

القضاء الثوري:

سلاح استراتيجي أثناء حرب التحرير الوطني نموذج الولاية التاريخية الثانية



رحماني صالح *

3- لم تشمل كل الجزائريين أينما وجدوا تحت راية جبهة و جيش التحرير الوطني و حول القضية المقدسة: و هو سلاح فتاك من أجل القضاء على النظام الاستعماري.

4- مثال الوحدة في انتفاضة 20 أوت 1955 بالمنطقة الأولى بالشمال القسطنطيني و تضحيات الشعب من أجل فك الخناق المفروض بسبب عمليات عسكرية فرنسية كبرى حشدت فيها قوات عديدة (برية و جوية) و عتاد متطور لمدة 09 أشهر بهدف خلق "الأوراس" معقل الثورة و القضاء على الوحدات البطلة لجيش التحرير الوطني.

5- المقاومة و الحفاظ على شغلة الكفاح المسلح.

6- توسيع و تطوير الكفاح المسلح و عمليات نشر الرعب عبر كامل التراب الوطني.

7- التغلغل و الاختراق السياسي لكل الطبقات الاجتماعية بالداخل أو بالخارج.

8- تحميل المسؤولية للشعب من أجل الأخذ على عاتقه الكفاح المسلح.

9- إستخدام كل الوسائل الثورية من أجل تقوية و تطوير الكفاح المسلح الذي يقوده جيش التحرير الوطني.

10- تطبيق العدالة الثورية بمبادرة من مسؤولي جيش التحرير الوطني قبل ترسيمه في مؤتمر الصومام.

بيان 01 نوفمبر 1954 لجبهة التحرير

الوطني إلى الشعب الجزائري

القضية: تحرير الأرض و العباد.

الهدف: إسترجاع السيادة الوطنية من خلال الإستقلال الوطني.

وسائل الكفاح المسلح

الأساليب الثورية

- فتح جبهات للكفاح في الداخل و الخارج، في كل الميادين.

نفسها كفائد أعلى و وحيد للشعب من حيث السلاح، و جيش التحرير الوطني كقوة من أجل مواصلة الكفاح التحرري إلى غاية الإستقلال التلي.

نصان تاريخيان مؤسسان للثورة:

1- بيان أول نوفمبر 1954 لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري:

الكفاح المسلح هو حرب وطنية قضيتها تحرير الأرض و هدفها استرجاع السيادة الوطنية من خلال نيل الإستقلال الوطني.

2- نداء جيش التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954 إلى الشعب الجزائري من أجل حبه على:

- إستخدام السلاح كوسيلة للكفاح.

- إستعادة حرية بصرية الدم.

- تقديم الخدمة لقوات جيش التحرير الوطني.

- دعم إخوانه المقاتلين بجميع الوسائل.

- تنظيم نشاطه إلى جانب القوات التحررية.

- خدمة قضية جيش التحرير الوطني باعتبارها قضية الشعب الجزائري.

- عدم الإهتمام بالكفاح يُعتبر جريمة.

- إعاقة النشاط يُعتبر خيانة.

المرحلة التاريخية الأولى لحرب التحرير

1954/1955

الأولوية المطلقة: إعادة بناء الوحدة الوطنية و تعبئة كل الجزائريين في المعركة لمواجهة التهديد الحقيقي بخلق الثورة و جيش التحرير الوطني المولدان حديثا.

1- أكبر درس تاريخي حفظه الآباء المؤسسون للفاتح من نوفمبر 1954 هو: "عدم محاربة النظام الاستعماري بصوف مستنثة و الإستفادة من دروس الماضي"

2- إمكانيات ضئيلة مقارنة بحجم مشروع الإستقلال الذي يجب انتزاعه من رابع قوة عسكرية في العالم. لكن يجب الإعتماد على الله و الإستيعانة بالشعب الجزائري.

مقدمة عامة: الكفاح المسلح: الحل الوحيد في القرن العشرين من أجل تحرير الجزائر المحتلة منذ 1830 من طرف الأميرالية الإستعمارية الفرنسية.

المرحلة التاريخية الأولى 1954/1955:

كانت الأولوية المطلقة لجبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني إعادة بناء الوحدة الوطنية و التعبئة العامة لكل الجزائريين في معركة التحرير.

المرحلة التاريخية الثانية 1956/1962:

تأسيس و وضع قضاء ثوري في إطار استراتيجي شاملة للوسائل التي تُخص الكفاح و المقاومة من أجل تدمير النظام الاستعماري.

المقدمة:

يُعتبر الكفاح المسلح الحل الوحيد من أجل وضع حد للاستعمار في سياق القرن العشرين. أسباب فشل عدة انتفاضات مسلحة (1830-1916):

- غياب وحدة الشعب الجزائري تجاه عدو واحد.

- غياب قائد وطني على شاكله جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني.

- القوات العسكرية العظمى المهيمنة.

- الوصية السياسية لأسلافنا المجاهدين.

- القتل الكلي و المستمر للنضال السياسي و السلمي للأحزاب من أجل الحقوق المدنية للشعب الجزائري 1916-1954.

- تـصـلـب موقف النظام الاستعماري.

- مذابح و مجازر ماي و جوان 1945.

الإنداز المحذر للجنرال ديفال "DUVAL".

- إحياء آخر حرب للتحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954 من طرف رجال تاريخيين كبار، محبين لوطنهم، مصممين، عازمين، ملمين للشمل و مستعدين للنضحية بحياتهم من أجل جزائر حرة و مستقلة.

- ولادة جبهة التحرير الوطني التي فرضت

- تنظيم الكفاح المسلح وتكثيف حرب العصابات ونشر الرعب.

- بعث النشاط السياسي الداخلي والخارجي (الديبلوماسية)

- ربط الجبهات وتأمينها بالأخبار والمعلومات والبريد.

- تأسيس عدالة ثورية.

- تنظيم وتسيير الاقتصاد والتموين خدمة للثورة والشعب

- التسيير المحكم للشؤون المالية ورزاق الثورة والزكاة والحبوس والتبرعات.

- السهر على الصحة والوقاية.

- نشر التعليم والتوعية.

- تأسيس المجالس الشعبية والإدارة الثورية.

بإستثناء صكك النفوذ، نشطت الثورة كدولة حقيقية ذات سيادة كاملة ومارست الوظائف الأساسية للدولة.

الثورة التحريرية الكبرى

النصوص البيدولوجية

بيان ونداء الفاتح من نوفمبر 1954

- القضية: قضية وطنية عادلة ومصيرية لكل الجزائريين

- الهدف: الإستقلال الوطني وإعادة بناء الدولة الجزائرية

أرضية مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

- إراء وإكمال وتلمية سياسة واستراتيجية الثورة

- تنظيم وطني وحيد عسكرياً وسياسياً وإدارياً
توجيهات وتعليمات المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة للثورة

- ممارسة الوظائف الأساسية للدولة

- الدفاع والمحافظة على وحدة الشعب والثواب في إطار محاربة العدو المشترك

تعليمات وتوجيهات مجلس الولاية والجهات المسؤولة

المرحلة التاريخية الثانية 1956/1962

تأسيس ووضع عدالة ثورية في إطار استراتيجية شاملة للوسائل الكفاح والمقاومة من أجل تدمير النظام الاستعماري.

1- قيم وأسس القضاء أثناء الثورة

التحريرية الكبرى:

- العدل أساس الثورة.

- رفع مكانة الجزائريين في قضاء الثورة وجعلهم ذوي حقوق.

- إنصاف المظلومين ورد الحقوق لأصحابها ومعاينة المعتدين.

- بسط قيم العدل والحق والشمس بين الجزائريين.

- نشر ثقافة الصلح والشرطي بين الإخوة والرجوع إلى الحق.

- إحياء التراث الفقهي والقضائي لأجدادنا.

2- أهداف القضاء أثناء الثورة:

- الضرورة المطلقة للثورة في وضع نظام قضائي خاص بها كسلاح استراتيجي.

- تحرير الإنسان ورفع ظلم الاستعمار

- الاهتمام بالإنسان باعتباره رأس المال للثورة.

- فصل الشعب عن الإدارة الاستعمارية.

- منع الناس من الاتصال بالمحاكم الفرنسية ومقاطعة القضاء الاستعماري ومساعدته في الشرطة والأمن.

- تفويض المحاكم الاستعمارية بنظام قضائي عادل وتوري يحمي الناس بعضهم من بعض ويحمي الثورة من كل خطر.

3- تنظيم القضاء الثوري والإجراءات المعتمدة:

1.3 تنظيم ومهام القضاء أثناء الثورة

القضاء العسكري:

النظيم:

- مجالس عسكرية يشرف عليها ضباط من جيش التحرير الوطني على مستوى القسم والناحية والمنطقة والولاية.

- إختصاص إقليمي بإستثناء القضايا الكبرى أو الشائكة التي تتطلب مسورة وتزكية القيادة العليا.

الإختصاص:

القضايا التي تفصل فيها:

- النظام العام (أمن الثورة).

- الانضباط الثوري.

- الطاعة واحترام قوانين الثورة وتطبيقها.

- المنازعات والخلافات بين المجاهدين أو بين المسببين.

- الخلافات بين الأفراد والهيئات وداخل

النظام الهيكلي للثورة.

- العلاقات بين أفراد من جيش التحرير الوطني أو جبهة التحرير الوطني ومدنيين.

- كل القضايا التي لها صلة بالنظام الثوري وسيره سيراً حسناً ومنظماً.

- لا يوجد أمكنة مخصصة للقضاء يحضر إليها الناس للمحاكمة وهذا راجع لأسباب أمنية.

- أما المحاكم العسكرية فهي غير دائمة وتتشكل بسرعة عند الضرورة وحسب طبيعة وخطورة القضايا المعروضة عليها للبت فيها.

القضاء المدني:

تنظيم المجالس الشرعية:

- على مستوى "الدور": المجلس الخماسي وأعضائه هم مساعدي المجلس الشرعي.

- على مستوى القسم والناحية: يتألف المجلس الشرعي من رئيس وأعضاء مساعدين له قد يكونون إثنان أو ثلاثة أعضاء حسب تواجد العناصر ذات الكفاءة لهذه المهمة.

الإختصاص:

أولاً: في المجال المدني:

- الأحوال الشخصية،

- الخصومات والزاعات حول الممتلكات.

- الخصومات والزاعات حول التجارة.

ثانياً: في المجال الجزائي:

- الضرب والجرح.

- الاعتداء على الأشخاص.

- الاعتداء على الممتلكات.

ثالثاً: في المجال الجنائي:

- الخيانة.

- السرقات.

- الاعتداء على الحرمات.

- الأفعال المخلة بالأخلاق.

2.3 التشريعات المطبقة والإجراءات المعتمدة

أولاً: التشريعات المطبقة:

- تعدد مصادر التشريعات متعددة فهي مستمدة

من "الشريعة الإسلامية" مع الإعتماد على مرجع فقهي على الطريقة المالكية هو

مختصر الفقه للشيخ خليل ومن "قوانين قيادة

الثورة".

العدم، سلاحاً هيباً متناغماً مع وسائل الكفاح الأخرى التي طورها كلٌّ من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني خلال سبعة سنوات ونصف من الحرب.

2- ساهم القضاء الثوري الفعال والحيادي والعاقل في تدعيم الكفاح المسلح وفي الحط من مصداقية النظام القضائي الاستعماري.

3- تم وضع وممارسة القضاء الثوري، ليس فقط في الجزائر وإنما طبق أيضاً بين الجزائريين المقيمين بفرنسا والمغرب وكذا بين العمال في فرنسا (فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، وهكذا تمت مقاطعة القضاء الاستعماري في الجزائر وحتى في فرنسا.

4- أدرك كل الجزائريين بأن القضاء الذي تمارسه ثورتهم هو الذي يعيهم مما يطلب منهم احترامه وتقويته.

5- نمى القضاء الثوري حس التضامن الوطني بين الجزائريين وساهم بذلك في تهيئة الوحدة الوطنية. كما حظر القضاء الخاص (la justice privée) ومنع الانتقام (la vendetta). شرعية القضاء الثوري: يستمد القضاء الثوري شرعيته طوال حرب التحرير من شرعية الثورة التحريرية مركّزة على مصداقيتها وعلى السلطة الأدبية التي يتمتع بها المجاهدون.

* مجاهد - رئيس سابق للمدرسة الوطنية للقضاء ومدير برنامج الاتحاد الأوروبي لاصلاح العدالة

- سرية المداولات.

- عقوبات مالية (غرامة مالية) أو تعزير (عقوبة الجلد).

- المرونة والصرامة في آن واحد.

- يمكن الطعن في الأحكام لا سيما في القضايا المدنية والأحوال الشخصية.

6- غيوب ونقص القضاء الثوري:

أولاً: في مجال القضاء العسكري:

للتذكير، كان النظام الثوري في غمرة الحرب الوطنية لا يتوفر على سلك قضائي كلاسيكي كما هو معروف اليوم مدعم بالسجون لحبس المحكوم عليهم ولا على قضاة التحقيق وقضاة النيابة. لهذه الأسباب الحميمة والموضوعية والمنطقية ظهرت بعض التجاوزات في أحكام المحاكم العسكرية، إلا أن هذه الأخطاء لم تكن متعمدة أو مقصودة. المهم هو حماية الثورة والصالح العام.

ثانياً: في ميدان القضاء المدني:

وللتذكير أيضاً، كان القضاء الثوري من المسؤوليات العسيرة، لأن الأحكام تصدر باسم النظام وال الثورة وهذا يستلزم أن يكون للقضاء الثوري الوطني مصداقية أفضل من القضاء الاستعماري من حيث العدل والإنصاف والنزاهة والسرعة في الإجراءات. علماً أن الأخطاء التي ارتكبت في مجال القضاء المدني كانت ضئيلة جداً.

7- مصير أحكام وقرارات القضاء الثوري ما بين 1954 و 1962:

بعد الاستقلال، وفي إطار امتداد الدولة الثورية، أصدرت أول حكومة جزائرية مستقلة مراسيم رئاسية وقرارات تنظيمية تتعلق بتنفيذ قرارات المجالس القضائية للثورة وتلك المتعلقة بالحالة المدنية التي صدرت سواء داخل البلاد أو في تونس والمغرب.

* المرسوم رقم 62-153 المؤرخ في 1962.12.31 المتعلق بتنفيذ قرارات المجالس القضائية للثورة.

* المرسوم رقم 62-126 المؤرخ في 1962.12.13 المتعلق بالحالة المدنية.

خاتمة عامة:

1- شكل النظام القضائي الثوري المنشأ من

- بعضها مقرر ومكتوب لا سيما في المجال الجزائي والجنائي (كتيب صغير).

- تركية القيادة العليا للثورة في المسائل الجزائية والجنائية.

ثانياً: الإجراءات المعتمدة:

- رفع الدعاوى أمام مسؤول الأمن بـ "الدوار" (مسؤول الشرطة).

- يمكن أن يبادر القاضي بتحرير الدعوى تلقائياً "auto saisine" حتى وإن لم تقدم شكوى في ذلك.

- تدوين القضية.

- تصنيف الدعوى (أحوال شخصية - مدنية - جزائية - جنائية).

- إلزامية الصلح وتسوية ودية لقضايا الأحوال الشخصية والمدنية أمام مجلس الدوار.

- المسائل التي لا يجد لها مجلس الدوار الحل، تُعرض على المجلس الشرعي لفصل فيها.

- تركية القيادة العليا في المنطقة أو الولاية فيما يخص القتل العمدي أو الخطأ.

- التحقيق الجماعي الشفاف بأسلوب "المواجهة".

ملاحظة: إذا كانت القضايا المدنية والأحوال الشخصية يمكن أن يفصل فيها مجلس الدوار ومساعديه، فإن القضايا الجنائية والجزائية تُعد من اختصاص المجلس الشرعي وحده.

4- اختيار رجال القضاء:

كانت ولاية القضاء تُسند للرجال الذين تتوفر فيهم المواصفات التالية:

- الإخلاص للثورة الجزائرية والحس بالمسؤولية.

- الذرية بميزان الفتوى والقضاء الإسلامي.

- الشجاعة والحرز والحسم.

- التجرد والنزاهة والحياد والإنصاف.

- الاستقامة الخلقية.

- فهم الأمور والإلمام بأحوال الناس ومشاكل المواطنين أثناء حرب مدمرة.

5- مميزات أحكام القضاء أثناء الثورة:

- الحكم باسم الثورة والنظام مع إلزامية التنفيذ الفوري.

- علانية الجلسات والطق بالحكم.